



مركز حرمون
للدراسات المعاصرة
HARMOON
Arařtirmalar Merkezi
For Contemporary Studies

العلاقة بين المناخ السياسي والتنمية الشاملة - سورية نموذجًا -



أبحاث سياسية

الكاتب: قسم الدراسات

27 نيسان/ أبريل 2020



مركز حرمون للدراسات المعاصرة

مركز حرمون للدراسات المعاصرة هو مؤسسة بحثية وثقافية وإعلامية مستقلة، لا تستهدف الربح، تعنى بشكل رئيس بإنتاج الدراسات والبحوث المتعلقة بالمنطقة العربية، خصوصا الواقع السوري، وتهتم بالتنمية الثقافية والتطوير الإعلامي وتعزيز أداء المجتمع المدني، ونشر الوعي الديمقراطي وتعميم قيم الحوار واحترام حقوق الإنسان، إلى جانب تقديم الاستشارات والتدريب في الميادين السياسية والإعلامية للجهات التي تحتاج إليها في المجتمع السوري انطلاقا من الهوية الوطنية السورية.

يعمل مركز حرمون للدراسات المعاصرة لتحقيق أهدافه من خلال مجموعة من الوحدات التخصصية (وحدة دراسة السياسات، وحدة البحوث الاجتماعية، وحدة مراجعات الكتب، وحدة الترجمة والتعريب، وحدة المقاربات القانونية) وعدد من برامج العمل (برنامج الاستشارات والمبادرات السياسية، برنامج الخدمات والحملات الإعلامية وصناعة الرأي العام، برنامج دعم الحوار والتنمية الثقافية والمدنية، برنامج مستقبل سورية)، ويمكن للمركز أن يضيف برامج جديدة بحسب حاجة المنطقة والواقع السوري، ويعتمد المركز آليات متعددة في إنجاز برامجهم، كالمحاضرات وورشات العمل والندوات والمؤتمرات والدورات التدريبية والنشر الورقي والإلكتروني.



المحتويات

3	ملخص تنفيذي
5	أولاً: مقدمة
7	ثانياً: نبذة عن العلاقة بين النظام الاقتصادي - الاجتماعي وطبيعة السلطة السياسية
7	1. بين الحربين العالميتين
8	2. من الاستقلال إلى الوحدة
8	3. الوحدة المصرية - السورية
9	4. مرحلة الانفصال
9	5. من انقلاب البعث إلى انقلاب الأسد الأب (1963 - 1970)
9	6. مرحلة حكم الأسد الأب (1970 - 2000)
10	7. من التوريث إلى الثورة (2000 - 2011)
11	8. مرحلة ما بعد الثورة (2011 - ...)
12	ثالثاً: الاقتصاد والسياسة بين الاستقرار والأزمات
15	رابعاً: تلازم مجالات التنمية وافتراقها
16	خامساً: دور المناخ السياسي في تجارب تنمية ملهمة
18	سادساً: استشراف دور المناخ السياسي في تنمية سورية القادمة
18	1. الإغاثة والتنمية
19	2. المناخ السياسي وبرامج التنمية في سورية المستقبل
20	3. أولويات التنمية
20	4. الطريق السورية المحتملة لتحقيق التنمية المتكاملة
23	سابعاً: استنتاجات

ملخص تنفيذي

في هذه الدراسة، تمّ الكشف عن العلاقة بين النظام الاقتصادي – الاجتماعي، وطبيعة السلطة السياسية، من حيث تطابقهما أو تخالفهما، في المراحل المختلفة التي مرت بها سورية، منذ نشوئها بحدودها الحالية عام 1920 حتى تاريخه. يشمل ذلك مرحلة الانتداب الفرنسي وما بعد الاستقلال والوحدة والانفصال وانقلاب البعث عام 1963، ومن ثم مراحل الاستبداد الثلاث، حيث خضعت التنمية الاقتصادية لحاجة السلطة المستبدة، في حين تم تقييد مجالات التنمية الأخرى، السياسية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وتأطيرها بإحكام.

وأشير إلى علاقة الاقتصاد بالسياسة في مختلف مراحل تطور النظام الشمولي في سورية، لجهة انعكاس الأزمات السياسية على الوضع الاقتصادي، والتحول التدريجي من «النظام الاشتراكي» ما قبل العام 1970، إلى ضربٍ من اللبرلة الاقتصادية الملبية لمصالح السلطة في العقد الأول من الألفية الثالثة، مع الحفاظ على حالة الاستبداد السياسي، وما نجم عن ذلك من ارتباكات وأزمات، كانت أسبابًا بعيدة لـ «الانفجار السوري الكبير» في عام 2011.

كما أشير إلى الافتراق الذي حدث في عهد الاستبداد، بين التنمية الاقتصادية وباقي مجالات التنمية السياسية والاجتماعية والثقافية، وسعي السلطة للتحكم بالمجتمع المدني وتأطيره كمنظماتٍ رديفة لحزب السلطة، وقد سهّل ذلك للأجهزة الأمنية التحكم في المجتمع ومراقبته وتقييد فعالياته، وأدى إلى حرمان المجتمع ككل من أنشطة المجتمع المدني ذات الأهمية القصوى من أجل مراقبة الحكومات ومساندتها في تنفيذ البرامج التنموية.

وتم التنبيه إلى أهمية المناخ السياسي في نجاح خطط التنمية الشاملة، حيث تساهم الإرادة السياسية في النظام الديمقراطي والحكم الرشيد في تسريع إنجاز برامج التنمية وتكامل مجالاتها، فيما تقوم مؤسسات الدولة بالإشراف على عملية التنمية ومراقبتها وإدارتها على نحوٍ يساعد في تحقيق الأهداف بأقصر وقت، فينعكس التقدم الحاصل على حياة الأفراد الذين هم صانعو التنمية والمستفيدون منها في آن. كما أشير إلى أن التنمية الشاملة تتعارض مع حالة الاستبداد، ولا يمكن أن تكون متكاملة أو أن تتحول إلى مستدامة في هذه الحالة، ويحصل ذلك في ظل الأنظمة الديمقراطية فقط.

وتم استعراض بعض التجارب الدولية التي تتشابه ظروفها أو تتقاطع مع الحالة السورية، بغية الاستفادة منها في الطريق الخاصة التي ستسلكها سورية، في عملية التنمية الشاملة والمستدامة. في هذا الصدد، تم التنبيه إلى أهمية العامل الذاتي والجهد السياسي للقادة في خروج هذه الدول من أزماتها، ذلك بسبب الافتقار إلى الظروف الموضوعية المساعدة عند البدء بعملية التنمية المتكاملة، وهذا ما تحتاج إليه سورية أيضًا، وما يُفترض أن يحصل عند توقف الحرب والشروع بحلّ/ مخرج سياسي، ما زال من غير الممكن التكهّن بدرجة ملاءمته لقيادة سورية من تحت الأنقاض.

في كل الأحوال، تبرز أهمية المناخ السياسي في بداية التحولات المرتقبة لتوجيه عملية التنمية الشاملة، التي من ضمنها التنمية السياسية، ويحقق ذلك، تدريجيًا، تكامل مجالات التنمية من أجل توفير أفضل الظروف لبناء الإنسان المؤهل للمشاركة الفاعلة في عملية التنمية والتمتع بنتائجها، وفي صيرورة متكاملة ومتقدمة

باستمرار. يتوقف ذلك أيضًا على طبيعة تطور الأوضاع في سورية والحل/ المخرج السياسي المرتقب، المستند بدوره على توافق دولي، إلى أن يعود القرار سوريًا، ولوبعد حين.

في محنة سورية خلال سنوات الحرب، لم تسمح الظروف بإقامة مشاريع تنموية متوسطة وطويلة الأمد، واقتصرت الأمور على عمليات الإغاثة العاجلة لتأمين الاحتياجات الأساسية للمهجرين والمحاصرين وذوي الدخل المنخفض، وكان بوسع المشرفين على برامج الإغاثة القيام ببعض المشاريع الخدمية على المديين القريب والمتوسط، لولا هدر كثير من الأموال وسيطرة قوى الأمر الواقع على حصص كبيرة منها.

وأشير أيضًا إلى أهمية دور المرأة في عملية التنمية، وإلى أن درجة مشاركتها هي ما يحقق نجاح تطبيق وتنفيذ برامج التنمية، في المجال الاجتماعي على نحو خاص، ولا معنى للتنمية، إن لم يكن للمرأة دورٌ فيها وفائدة من الفرص التي توفرها، وتنعكس على حياتها وتحريها وسعادتها، وعلى المجتمع ككله. يساعد ذلك أيضًا في إزالة مزيد من العوائق الاجتماعية التي تقف في وجه المرأة، وتحدّ من مساهمتها في مختلف مجالات التنمية. في هذا الصدد، تؤدي المساواة الحقوقية دورًا مهمًا في تشجيع المرأة على الانخراط في الشأن العام، والحصول على فرص متساوية مع الرجل في مجالات التنمية كافة.

من الصعب حاليًا، تقدير حجم العوائق التي قد تعترض عملية التنمية، بعد ما أصاب سورية من ويلات الاستبداد والحرب، ومن الأكثر نجاحًا أن تكون التنمية لا مركزيةً، وتأخذ بالحسبان ظروف السكان المختلفة، ما يشجعهم على المساهمة في وضع خطط التنمية بما يتلاءم واحتياجاتهم.

وفي كل الأحوال، يمكن البدء بإدارة المتاح من الموارد المادية والبشرية وتوجيهها نحو المشاريع الأكثر أهمية، وتقديم الحوافز التي تساعد في استقرار السوريين في بلدهم. هنا يؤدي المناخ السياسي والأمني، في ظل سيادة القانون وقيم الحرية والعدالة، دورًا إيجابيًا في ترسيخ الاستقرار والحفاظ عليه.

أولاً: مقدمة

التنمية، بحسب تعريف إعلان الحق في التنمية لعام 1986 (بتصرف) هي عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، بهدف تحسين رفاهية كل السكان، بما في ذلك ضمان حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. وهي مستدامة حين تهدف إلى تحسين الحياة الحاضرة مع الإيفاء باحتياجات الأجيال القادمة، وبما يحقق التمكين والإنصاف والاستدامة وتوسيع الخيارات المتاحة للإنسان¹.

تهدف التنمية الشاملة إلى معالجة المشاكل التي يعانيها المجتمع، وعلى رأسها الفقر والجهل، والسعي إلى تحقيق أكبر قدر من العدالة في توزيع الدخل الوطني، وتأمين فرص العمل، واحترام حقوق الأفراد المنصوص عليها في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، كتنمية اجتماعية، في حين تهدف التنمية الاقتصادية إلى زيادة الإنتاج الوطني في مختلف المجالات، وتؤمن التنمية السياسية المناخ الملائم لتطوير مجالات التنمية الأخرى وتكاملها، ومن ضمنها التنمية الثقافية والبيئية.

وحتى تؤدي عملية التنمية أكلها؛ يجب أن تشمل جميع المجالات، وتهدف إلى تأمين حياة كريمة للفرد، ورفع مستواه المعاشي والصحي والتعليمي، واستخدام طاقاته بصورة مثلى للمساهمة في تنفيذ مختلف برامج التنمية، فتكون التنمية بوساطة الإنسان ومن أجله. كما يجب ألا تكون التنمية مرحلية، ويجب أن تأخذ بالحسبان مصلحة الأجيال القادمة، فتصبح مستدامةً.

على مرّ التاريخ، كانت العلاقة جدلية بين الاقتصاد والسياسة، ومثلما تستخدم الفعاليات الاقتصادية نفوذها للاستيلاء على المجال السياسي أو تطويعه، ليلتزم حاجاتها ومصالحها، كما في جميع الأنظمة الرأسمالية، الديمقراطية أو شبه الديمقراطية، فإن السلطات السياسية تعمل بدورها على التدخل في عمل الفعاليات الاقتصادية، للحد من نفوذها أو توجيهها أو تنظيمها، تبعاً لنوع النظام السياسي، فتكون العلاقة بين السياسة والاقتصاد أكثر وضوحاً في الأنظمة الشمولية، كما في سورية، وفيها يطغى السياسي على الاقتصادي، ويجبره لخدمته أو يستولي عليه، بينما يتم تقييد مجالات التنمية الأخرى، للحد من دور المجتمع المدني الذي من المفترض أن يؤدي دوره الرقابي والداعم، كقوة اقتراح، لأجهزة الدولة ومؤسساتها في أن يفترض بالدولة الحديثة ومؤسساتها المختلفة العمل على تحقيق التنمية الشاملة التي لا تتمثل في بسط الأمن وإنشاء البنى التحتية التقليدية وزيادة الإنتاج الوطني وحسب، بل في توظيف الكفاءات البشرية للبحث عن مجالات تنموية جديدة، من شأنها رفع مستوى حياة مواطنيها كمّاً ونوعاً. هنا، على سبيل المثال، تبرز برامج التعليم الحديثة، التي يمكن أن تخلق جيلاً مبدعاً في غضون عقدين من الزمن فقط.

وتقوم الدولة الحديثة، التي عرفت في مرحلة ما بدولة الرفاه، على قاعدة تأمين كل الخدمات العامة التي من شأنها تسهيل حياة الناس وضمان صحتهم الجسدية والنفسية وحاجاتهم الروحية، بوصفها حقاً ثابتة وليست منّة، في حين تجعل الدول المستبدّة من هذه الخدمات مجرد عطايا من القيادات لرعاياها «القاصرين»، الذين يُطلب منهم الشكر والخنوع، وكأنهم ليسوا من يصنع الحاجات المادية والروحية التي يتنعم بها الجميع!

1. <https://bit.ly/2Y1QBhh>

ولا تكون التنمية شاملة إلا حين تتكامل مفرداتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، ويتوفر ذلك في المناخ الديمقراطي الذي يمكن أن يتجاوز أزماته السياسية بأقل الخسائر وبالوسائل السلمية المتاحة، من خلال القوانين النافذة والفصل بين السلطات وتنظيم عملها، فلا تحدث تلك الانفجارات الاجتماعية الناجمة عن فقدان حرية التعبير عن الرأي، كما في الأنظمة المستبدة، ما يطيح بالتنمية وينشر الخراب، عاجلاً أم آجلاً، إذ إن عدم تكافؤ الفرص وإعطاءها للموالين يخلق كثيراً من المظالم التي لا بد أن ينجم عنها مزيد من الاحتقان الاجتماعي.

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة الكشف عن دور المناخ السياسي الذي ساد في سورية البعث، وتأثيره في مختلف جوانب التنمية، والافتراق الحاصل بين التنمية الاقتصادية وباقي مجالات التنمية، وقد قاد ذلك إلى سلسلة من الأزمات التي انتهت بـ«الانفجار السوري الكبير»، وما تلاه من انهيار سياسي واقتصادي واجتماعي، وضع سورية ومقدراتها تحت نفوذ الدول المتدخلة. كما تبحث هذه الورقة في السبل الممكنة لخروج سورية من مأزقها الراهن، من خلال تحقيق برامج التنمية المتكاملة على نحو شامل ومستدام.

ثانياً: نبذة عن العلاقة بين النظام الاقتصادي والاجتماعي وطبيعة السلطة السياسية

مرّت على سورية، منذ تشكيل دويلاتها من قبل الانتداب الفرنسي (1920) وإعادة توحيدها في دولة واحدة (1936) وحصولها على الاستقلال / الجلاء (1946) وبدء عهد الوحدة (1958) والانفصال (1961) وانقلاب البعث (1963) و«الحركة التصحيحية» (1970) والتوريث (2000)، مرت عليها بنى اقتصادية متباينة تساوقت، على العموم، مع طبيعة الأنظمة السياسية التي حكمتها في جميع هذه المراحل، على نحو يحقق ضرباً من الانسجام بين البنية السياسية الفوقية والأساس الاقتصادي – الاجتماعي، ويمنحهما حالة من التوازن النسبي.

بين الحربين العالميتين

عند تفكك الإمبراطورية العثمانية في نهاية الحرب العالمية الأولى، ونشوء دول المشرق، ومنها بلاد الشام، التي كانت تضم سورية والأردن وفلسطين ولبنان، كان النظام الاقطاعي - الرأسمالي هو النظام الاقتصادي السائد في هذه الدول، وقد تقاسمت العائلات النافذة منذ العهد العثماني الأراضي القابلة للزراعة، المروية منها والبعليّة، باستثناء المناطق الجبلية والصحراوية غير الصالحة للزراعة.

كان ذلك نتيجة للإصلاحات التي اعتمدها السلطة العثمانية بين عامي 1839 و1876، ومن ثم في عهد السلطان عبد الحميد الثاني بين عامي 1876 و1908، وما نجم عنها من اختراق النظام الرأسمالي للبنى الاقتصادية الاقطاعية أو السير في محاذاتها، فأقيمت في هذه المرحلة مشاريع مهمة من قبل رجال اقتصاد ومال سوريين.²

أنتج ما سبق طبقة وسطى هجينة، من شرائح متعددة، عكست ثقافة ومصالح الفعاليات الاقتصادية السائدة آنذاك في مدن سورية الرئيسة، فتشكلت الجمعيات والنوادي وأصدرت الصحف الداعية للاستقلال عن السلطنة، وهذه الطبقة هي التي تصدت للعمل السياسي وقادته في إبان الانتداب الفرنسي، الذي وفرّ الأسس التي قامت عليها الدولة السورية.

في بدايات هذه المرحلة، تشكلت النخب السياسية من أبناء العائلات الإقطاعية، ثم ازداد دور أبناء الطبقة الوسطى / البرجوازية في نهايتها، كانعكاس لتنامي التطور الرأسمالي أو شبه الرأسمالي، وما يرتبط به من تحديّات اجتماعية. دخل أبناء الطبقة الوسطى المعتزك السياسي، كأشخاص مستقلين أو كمنضويين في تجمعات وأحزاب، على رأسها الكتلة الوطنية وحزب الشعب، علاوة على الحزب الشيوعي وحركة الإخوان المسلمين والحزب السوري القومي الاجتماعي. وفي أواخر هذه المرحلة، عبّرت فئات دنيا من مثقفي هذه الطبقة عن مصالح الفئات الشعبية التي لم تكن قد عبّرت عن ذاتها سياسياً، كالحزب العربي الاشتراكي، بقيادة أكرم الحوراني، الذي تحوّل لاحقاً إلى حزب البعث العربي الاشتراكي.

2. من أمثال أحمد عزت العابد (1849 - 1924) الذي بنى سكة الحجاز وأدخل الكهرباء إلى دمشق، وحسن جبارة (1898 - 1966) الذي تسلّم مناصب عدة، منها مديرية الميزانية وبعض الوزارات في الأربعينيات، إلى جانب تنظيمه العلاقات الاقتصادية مع لبنان وإشرافه عليها.

<https://bit.ly/2KhxbMX>

في هذه المرحلة، كان ثمة شبه تطابق بين النظم الاقتصادية السائدة والبنى السياسية المعبرة عنها، وقد أفرز نظام الإنتاج القطاعي - الرأسمالي نخبًا سياسية عملت في مناخ سياسي ديمقراطي، لكنها ديمقراطية ذات بعد سياسي فقط.

من الاستقلال حتى الوحدة (1946 - 1958)

شهدت المرحلة التي تلت الجلاء انقلابات عسكرية عدة، ولم يكن الدعم أو التأثير الخارجيين بعبيدين عنها للتحكم في الدولة السورية الوليدة، فضلًا على خيبة أمل العسكر من قيادة السياسيين للجيش، وتحميلهم مسؤولية الفشل في حرب 1948. وسجل حزب البعث، كمعبر عن الطبقات الشعبية والفئات الدنيا من الطبقة المتوسطة، حضورًا مهمًا في ديمقراطية منتصف الخمسينيات، إلى جانب الأحزاب والكتل التقليدية، وبرز دور الجيش أيضًا في المجال السياسي، سواء داخل الأحزاب أو خارجها.

لم تتمكن النخب البرجوازية المنبثقة عن الرأسمال الناشئ أو المتبنيّة لدوره³، من التصدي للمشكلات الاقتصادية على نطاق واسع، وأهمها الإصلاح الزراعي وتنمية الريف، من أجل الاستحواذ على أسواق جديدة على حساب الإقطاع، ذلك لأن معظم هذه النخب تعود إلى أصول إقطاعية، واقتصرت مكنة الزراعة على مناطق محددة، كالجزيرة السورية.

مع ذلك، شهدت المرحلة التي تلت سقوط دكتاتورية الشيشكلي (1954) حياة ديمقراطية كانت تعد بالكثير، وحققت فيها الأحزاب الجديدة مزيدًا من النجاحات، لتعبرها عن مصالح الطبقات الشعبية في المدينة، وخاصة في الريف. ولم يكن لهذه الأحزاب، وعلى رأسها البعث، مثل هذا الدور، لو كانت الرأسمالية الصاعدة قد نجحت في حل مشكلة الإصلاح الزراعي، فانقلبت هذه المهمة إلى القوى الثورية الناشئة التي تمثلت بالناصرية في عهد الوحدة، وبالبعث بعد مرحلة الانفصال.

في هذه المرحلة، لم يتأثر الوضع الاقتصادي كثيرًا بالمناخ السياسي المضطرب والصراع على السلطة، واستمر ذلك إلى أن جاءت الوحدة كإجهاض للتحوّلات الديمقراطية، بما مثلته من انتصار للقوى الثورية/ الشعبية التي حاولت الاحتماء بمصر من حلف بغداد والتهديدات التركية لسورية (1957)، والمدعومة أميركيًا⁴.

الوحدة المصرية - السورية (1958 - 1961)

بدت الطريقة السريعة التي تمّت فيها الوحدة، وكأنها تقدم سورية «الديمقراطية»⁵ إلى مصر «الشرعية الثورية»، على طبق من ذهب؛ فلم يتأخر تطبيق الإصلاح الزراعي، ومن ثم تأميم المؤسسات الاقتصادية الخاصة السورية في نهاية عهد الوحدة، على غرار ما كان قد حصل في مصر، وفي أجواء الصراع بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي في زمن الحرب الباردة. زعزت هاتان الخطوتان الارتجاليتان أسس الوضع الاقتصادي السائد، والواعد بمقياس تلك المرحلة، وكان ذلك تقليدًا لما حصل في منظومة الدول الاشتراكية، بحجة/ هدف تحقيق العدالة الاجتماعية، لكن ذلك أحدث قطعًا غير مدروس، مع عملية تطور رأس المال التجاري،

3. لعل عبد الرحمن الشهبندر وخالد العظم كانا من أبرز ممثلي هذه الطبقة.

4. محمد عبد المولى، أسباب قيام وسقوط وحدة مصر وسوريا 1، موقع الفكر القومي العربي، 1429/2/24هـ (2008): <https://bit.ly/2RTpGQK>

5. التحفظ على كون سورية ديمقراطية في ذلك الوقت له ما يبرره، فهي مجرد ديمقراطية وليدة ونخبوية قامت على هياكل مؤسسات الدولة التي بناها الانتداب الفرنسي، ولم تستطع النخب التي حكمت في تلك الفترة الحفاظ على الديمقراطية وتطويرها، وربما «هربت» إلى الوحدة للتخلص من صراعاتها وعجزها.

كمقدمة محتملة للتطور الرأسمالي، ومهد الطريق لنجاح بروباغندا حزب البعث، في استكمال الإجراءات الناصرية على طريقته، ما وسم حالة الاقتصاد السوري سنوات طويلة.

وكان الإصلاح الزراعي، ومن ثم التأميم، الأساس الاقتصادي للحكم الفردي الذي دشنه جمال عبد الناصر في سورية خلال سنوات الوحدة الثلاث، التي شهدت بداية السطوة الأمنية لجهاز المخابرات، برئاسة عبد الحميد السراج؛ اليد الضاربة لعبد الناصر في سورية. في تلك الأثناء، حال التجيش العاطفي دون أعمال العقل والمنطق في مختلف الخطوات الاقتصادية والسياسية، وأدى ذلك إلى تراجع حاد في الدخل الوطني، في «الإقليم الشمالي»، ومهد لحدوث الانفصال⁶.

مرحلة الانفصال (1961 – 1963)

بعد الانقلاب العسكري الذي أطاح الوحدة المصرية – السورية؛ ألغى الانفصاليون قانون الإصلاح الزراعي وإجراءات التأميم، واستبدلوها بقانون جديد يعوّض على المتضررين. كما استُعيدت الحياة الديمقراطية من خلال إجراء الانتخابات النيابية والرئاسية (1961)، وعادت سورية إلى علاقاتها الطبيعية مع جيرانها، وصار اسمها الجمهورية العربية السورية، عوضاً عن الجمهورية السورية، كضربٍ من الالتزام بالقضية القومية العربية.

لم تكن فترة الانفصال الوجيزة، بالمناخ السياسي المضطرب الذي ساد فيها، كافيةً لتمكين التوجه الاقتصادي الجديد، واستعادة الديمقراطية والتطور الرأسمالي الذي ظلّ يعاني بين فكي القوى التقليدية الإقطاعية والقوى الشعبية الناشئة، الناصرية والبعثية، وأدى ذلك إلى حدوث ارتباك في أوساط النخب الحاكمة الممثلة لتطور رأس المال، وسهّل الانقضاض على السلطة من قبل انقلابي عام 1963.

من انقلاب البعث إلى انقلاب الأسد الأب (1963 – 1970)

عمل انقلاب البعث على العودة بالاقتصاد إلى ما انتهى إليه الأمر في آخر أيام الوحدة، واستكمال ما كان قد بدأه الرئيس جمال عبد الناصر، واتخذ إجراءات تعسفية بحق رجالات واقتصاديي مرحلة الانفصال، «ما أدى إلى هروب البقية الباقية من رجال الأعمال السوريين الاقتصاديين البارزين، وكانت وجهتهم، على الأغلب، إلى لبنان، فنقلوا إليه ما تبقى من أموالهم، وأسسوا ما بات يُعرف، لاحقاً، بوسط بيروت التجاري، بالإضافة إلى مساهمتهم البارزة في تأسيس البنوك اللبنانية، والكثير منها ما يزال مستمرًا حتى اليوم»⁷. ترافقت عمليات السيطرة على الاقتصاد واستبعاد كوادره وتنميته اشتراكياً، باحتكار المجال السياسي من قبل العسكر، ومهدت لاستبداد سيدوم طويلاً.

مرحلة حكم الأسد الأب (1970 – 2000)

استشعر تجار دمشق بعض الحرية في بداية عهد حافظ الأسد؛ فرفعوا لافتتهم الشهيرة في الأسواق: «طلبنا من الله المدد، فأرسل لنا حافظ الأسد»، تعبيراً عمّا كان يعنيه لهم الرئيس الجديد من انفتاح اقتصادي، يعيد لهم بعض ما خسروه قبل عام 1970. وبالفعل، على الرغم من بقاء الاقتصاد في قبضة السلطة، فقد

6. <https://bit.ly/2xJ5CJX>

7. <https://bit.ly/2yrGlny>

تم دعم الأنشطة الحرفية، وتشجيع الفعاليات الاقتصادية الخاصة، إلى جانب بناء شركات ضخمة مملوكة للدولة، في النصف الثاني من السبعينيات على وجه الخصوص. وبعد أزمة منتصف الثمانينيات، اتخذت إجراءات لتنشيط الإنتاج الزراعي (1986)، وصدر القانون رقم 10، المعروف بقانون تشجيع الاستثمار (1991). ترافقت تلك الإجراءات الاقتصادية بتحديثات سياسية شكلية، تمثلت بإنشاء «الجمعة الوطنية التقدمية» (1972).

في هذه المرحلة، حصل نوع من الافتراق بين التحرر الاقتصادي النسبي، وبين إغلاق المجال السياسي - الاجتماعي، وتم وضعه تحت رقابة مشددة من قبل الأجهزة الأمنية، على طريق تثبيت دعائم النظام الشمولي - القومي. وهدفت الإجراءات المشار إليها إلى تمكين النظام الشمولي، من خلال إعادة توزيع الأدوار، بحيث يكون المستثمرون (السنة خاصة) شركاء وواجهة لتغطية استيلاء المقربين من السلطة على معظم مقدرات البلد الاقتصادية، في لعبة استرضائية اعتمدها حافظ الأسد منذ انقلاب 1970، وقام وريثه بتحديثها لمصلحة المقربين من السلطة، تحت عنوان التوجه الليبرالي المزعوم في الاقتصاد.

من التورث إلى الثورة (2000 – 2011)

انحصرت فعاليات ربيع دمشق (2000 – 2001) في أقلّ من عامين من العهد الجديد، ثم أعيدَ توزيع الثروة لمصلحة المقربين من النظام، من خلال ما سُمي «لبرلة الاقتصاد» (2005) والإيحاء بإشاعة التحرر الاقتصادي، كضربٍ من تقليدٍ لـ «اشتراكية السوق» الصينية، أو ما سمّوه «اقتصاد السوق الاجتماعي»، مع الإبقاء على احتكار السياسة، ولم يكن ذلك لينجح بسبب غياب قضاءٍ مستقل ووجود الفساد البنوي، كجزء لا يتجزأ من طبيعة النظام.

ولتحقيق الهدف أعلاه، تم استخدام بعض الرموز الاقتصادية كواجهات، والإيحاء بأن ثمة صراعًا بين توجّهين اقتصاديين. وهكذا، بين محاولة عصام الزعيم⁸ للموازنة بين اقتصاد السوق الحر والقطاع العام، وميل عبد الله الدردري⁹ للمضي قُدّمًا في التحرر الاقتصادي، تم إفقار فئاتٍ كثيرة مرتبطة بمؤسسات الدولة، ومن الحرفيين الذين كانوا قد استكانوا لإجراءات حماية الدولة، ولم يطوروا أنشطتهم لتنافس السلع الأجنبية التي تدفقت إلى الأسواق (الصينية والتركية على نحوٍ خاص). كان قد تم توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين سورية وتركيا عام 2004، ودخلت حيز التطبيق في عام 2007، في وقت شهدت فيه العلاقات بين المؤسستين الرئاسيتين السورية والتركية شهر عسل¹⁰، لم يلبث أن قطعه انفجار الاحتقان الاجتماعي والسياسي في سورية عام 2011، بتأثير ثورات الربيع العربي.

وهكذا اختل التوافق النسبي الحاصل بين النظام الاقتصادي وطبيعة السلطة السياسية القمعية بعد عملية التورث، وترافقت الإجراءات الاقتصادية الرأسمالية، بما تحمل من تقاسم للثروة بين رجال أعمال طموحين وأصحاب السلطة الذين يمنحون الامتيازات إلى رأس المال أو يسحبونها تبعًا لمؤشري الولاء

8. مؤسس مشروع مكافحة البطالة، وزير الدولة للتخطيط عام 2000، ثم وزير الصناعة بين عامي 2001 و2003.

9. رئيس هيئة تخطيط الدولة بين عامي 2003 و2005، ونائب رئيس مجلس الوزراء بين عامي 2006 و2011. عمل على تحويل الاقتصاد السوري من اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد رأسمالي يستجيب لشروط البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وعمل على فتح الاستيراد ورفع الدعم الحكومي على نحو تدريجي وإنشاء بورصة للأوراق المالية وفتح البنوك وشركات التأمين والجامعات الخاصة وغير ذلك. <https://bit.ly/2VG6XJq>

10. للمزيد عن العلاقات التركية السورية في تلك المرحلة يمكن العودة إلى كتاب

محمد طالب حميد، السياسة الخارجية التركية وأثرها على الأمن العربي، (المنهل، نسخة إلكترونية، 2016)، ص 92 - 97.



والخضوع، ترافقت بانزياح مركز السلطة من الحرس القديم (الأيديولوجي - البعثي) إلى الحرس الجديد (الاقتصادي - المافيو)، لكن مع بقاء حالة الاستبداد السياسي على حالها. ثم أفضت الإجراءات الاقتصادية المتسارعة وغير المدروسة إلى حدوث بعض التملل، في صفوف الفئات الشعبية والعاملين بالقطاع العام الحكومي، ومهدت للتحويلات الدراماتيكية في نهاية هذه المرحلة.

مرحلة ما بعد الثورة

انحسر الدور التنموي والخدمي للدولة بحدّة بعد الثورة، وتراجعت المؤشرات الاقتصادية على نحو كبير، وقد جاء في كتاب حقائق العالم لوكالة المخابرات الأميركية (2019) أن الاقتصاد السوري فقد 70% من حجمه بين عامي 2011 و2017؛ بسبب العقوبات الدولية والدمار الناتج عن الحرب¹¹. هكذا، ومع تحول الثورة إلى حرب أو حروب، ساد اقتصاد الحرب المتمثل في تجارة السلاح والمخدرات والنهب والتعفيش وفرض الإتاوات على الحواجز، وتقاسمت المجموعات المسلحة وميليشيات النظام نهب ممتلكات المواطنين، وأجهزت على مؤسسات الدولة في أماكن سيطرتها.

في هذه الأثناء، ومنذ عام 2012، ساعد تدفق المعونات الإنسانية المتنوعة، التي قدمتها الدول المانحة عن طريق المنظمات الدولية، في تأمين الغذاء والاحتياجات لمعظم السكان، على الرغم من سطو الميليشيات المؤيدة والمعارضة على كثير من هذه المعونات. حتى بعد استعادة النظام لمناطق واسعة من سورية، بمساعدة حلفائه، ظلت التنمية شبه متوقفة؛ بسبب استمرار الحرب أولاً، وشح الموارد وانهباء العملة المحلية واستمرار الصراع وغياب الحل السياسي الدائم والملائم، ثانيًا.

11. <https://bit.ly/2wSELPg>

ثالثاً: الاقتصاد والسياسة بين الاستقرار والأزمات

في خضم الصراع للاستحواذ على سلطة الاستبداد الوليدة، تابعت عمليات الإقصاء السياسي بين عامي 1963 و1970، ولم يكن ثمة كثير من الوقت لوضع خططٍ طويلة الأمد، واقتصر الأمر على العودة إلى تفعيل قوانين وإجراءات التأميم والإصلاح الزراعي التي اعتُمدت في مرحلة الوحدة المصرية – السورية، كمفردتين رئيسيتين من مفردات «التوجه الاشتراكي»، ولكن البعث زاد على ذلك بـ «مصادرة أملاك المسؤولين الذين أيدوا الانفصال وشاركوا في الحكومات التي تلتها، بذريعة أنهم عملاء للاستعمار والإمبريالية، وأعداء للأمة العربية»¹². وبسبب تحكّم العسكر والاضطرابات السياسية المتلاحقة؛ لم تستطع الحكومات الثماني التي تشكلت في تلك الفترة من حكم البعث تحقيق أي فرق يُذكر في الناتج الاقتصادي، لكنها مهدت السبيل لاقتصاد النهب، بعدما حيدت الفعاليات الاقتصادية واضطهدتها ونفتها، أو هربت تلك الفعاليات بما استطاعت حمله إلى الخارج.

تغير الأمر بعد عام 1970، وتم تعزيز السلطة الجديدة وإقصاء المنافسين، ثم تكرست هيمنة حزب البعث دستورياً، من خلال ما نصت عليه المادة الثامنة من دستور عام 1973. وكان عام 1972 قد شهد تشكيل «الجمهورية الوطنية التقدمية» من بعض الأحزاب القومية والشيوعية، بقيادة حزب البعث، مع حرمان هذه الأحزاب من العمل في صفوف الجيش والطلبة، وعُدّ من لم يقبلوا بذلك التحالف معادين لمسيرة «التقدم والاشتراكية» وتمت ملاحقتهم، أحزاباً وأفراداً، وزجهم في السجون، أقله.

ترافقت إجراءات تثبيت أركان الحكم، مع إجراءات اقتصادية تمثلت بإعطاء مساحة متزايدة لاستثمارات القطاع الخاص، وتم إحداث القطاع المشترك في الثمانينيات، بدءاً من القطاع الزراعي¹³، ليشمل مجالات عديدة لاحقاً. كما تم بناء المدن الصناعية وتأجيرها للمستثمرين، وقد أفضى ذلك إلى زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الدخل الوطني إلى جانب الزراعة، علاوة على حصة الثروات الباطنية، كالنفط والفسوفات. اتجهت تلك الإجراءات نحو تزييم القطاع العام لرجال الأعمال الذين يدورون في فلك النظام، فصار هؤلاء مساهمين رئيسيين في المجال الاقتصادي، وفي عملية لم تتوقف حتى أصبحت هي المهيمنة على مفاصل الاقتصاد الوطني، بعد العام 2000.

وهكذا، تحول الاقتصاد السوري بعد عام 1970 من اقتصاد قطاع عام بنسبة كبيرة، حيث لم تتعدّ نسبة مساهمة القطاع الخاص 25% من الدخل الوطني، إلى اقتصاد مختلط على نحوٍ تدريجي، حتى وصلت مساهمة القطاع الخاص في نهاية الثمانينيات إلى ثلثي الدخل الوطني¹⁴، وذلك تماشيًا مع التحول الانفتاحي في العهد الأسدّي الأول (1970 – 2000).

ومع أن الاقتصاد بقي مكبلاً بمزيد من القيود، وعلى رأسها الفساد الإداري والإجراءات البيروقراطية، فقد تحققت قفزة مهمة في التسعينيات أوصلت «متوسط معدل نمو الناتج الإجمالي إلى 5.8% للفترة بين عامي 2005 و2007، في حين وصلت مساهمة القطاع الخاص إلى 65% عام 2007»¹⁵، مع أن ذلك يعود، أساساً، إلى

12. <https://bit.ly/2XLmn1M>

13. المرسوم التشريعي رقم 10 لعام 1986.

14. <https://bit.ly/2zgOXhj>

15. <https://bit.ly/2zgDu1g>

مساهمة الفعاليات الاقتصادية الخاصة، كالبنوك وشركات التأمين، ولا يعود لتنمية إنتاجية حقيقية، وربما كانت المغالاة في الأرقام الواردة أعلاه تهدف أيضاً إلى تشجيع الاستثمار.

في كل الأحوال، عكس الاقتصاد السوري، ولا يزال، ما تريده السلطة لدوام بقائها، فلم تستفد من نصائح الاقتصاديين، ولم تفعل شيئاً لإصلاح القطاع العام والارتقاء بالصناعة وتصنيع الزراعة لتنافس دول الجوار، واعتمدت، بدرجة كبيرة، على تصدير المواد الخام كالنفط والفوسفات¹⁶.

ومع ذلك، لم يلبث أن ظهر التصدع الداخلي من خلال طموحات قائد «سرايا الدفاع»، وانفلات عناصرها بلاضابط، وبدء الاغتيالات التي قام بها «الإخوان المسلمون»، ولم تلبث هاتان المشكلتان أن تحولتا إلى أزميتين سياسيتين كبيرتين في النصف الأول من الثمانينيات. واستغل النظام الصراع مع الإخوان ليُطبق الخناق على آخر متنفّس للمجتمع المدني السوري، من خلال السيطرة على النقابات المهنية عام 1980.

وتفاقت الأوضاع من جراء تراجع حجم المساعدات الخليجية التي كانت قد تدفقت على سورية بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973، من جراء هبوط أسعار النفط، علاوة على تدهور سعر صرف الليرة والجفاف¹⁷، وأفضى ذلك إلى ظهور أزمة اقتصادية عميقة. انعكست تراجعاً في المؤشرات الاقتصادية ودخل الفرد، وتباطؤاً في عمل كثير من الشركات الإنشائية في القطاع العام، المدني والعسكري، التي كانت قد أحدثت نقلة مهمة في سورية على مستوى البنية التحتية في تلك المرحلة.

لكن، من جديد، أعادت بعض الإجراءات الحكومية التشجيعية¹⁸ الحيوية للاقتصاد السوري، الذي أظهر بعضاً من مؤشرات التعافي في التسعينيات، من دون تغيير يذكر في حالة الركود السياسي الذي استمر طوال هذا العقد، باستثناء إطلاق سراح دفعات من السجناء السياسيين.

في هذه الأثناء، بقي القطاع الحكومي هو المسيطر في الاقتصاد، كحاجة إلى السلطة المستبدة من أجل التحكم في ملايين العاملين المرتبطين بمؤسسات الدولة التي تهيم عليها الأجهزة الأمنية وتراقب العاملين فيها، فتحرم من يعارض «ولي نعمتها» من رزقه، ذلك من خلال إدخال بعض البنود التي تركز هيمنة الأجهزة الأمنية في القوانين العامة¹⁹، فضلاً على استمرار العمل بقانون الطوارئ²⁰ منذ عام 1963. كما ظلّ الإفساد المنهجي من أهم الوسائل التي اتبعتها السلطة للسيطرة على الجهاز الإداري الذي يُعيّن أفراداً وفقاً لمواالاتهم، ومن ثم ضمان التزامهم الصمت بعد إدخالهم ضمن منظومة الفساد، طوعاً أو كراهيةً، فتطبق بحقهم القوانين فقط في حال فكر أحدهم في الخروج عن عصا الطاعة.

16. د. نبيل سكر، إصلاح القطاع الخاص أم خصصته، مجلة أبيض وأسود، 18 حزيران/ يونيو 2007، نقلاً عن موقع: <https://bit.ly/2ywPQ4J>

17. <https://bit.ly/3anxRen>

18. مرسوم الاستثمار الزراعي لعام 1986 وقانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991.

19. على سبيل المثال لا الحصر، جاء في البند 1 من المادة 137 من قانون العاملين الموحد لعام 2004، أنه «يجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء، بناء على اقتراح لجنة مؤلفة من وزير العدل ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل ورئيس الجهاز المركزي للرقابة والتفتيش، صرف العامل من الخدمة وتصفى حقوق العامل المصروف من الخدمة وفقاً للقوانين النافذة». الأسباب هنا أمنية بالطبع، وما تشكيل هذه اللجنة إلا لذر الرماد في العيون، ويتم الأمر بأوامر الأجهزة الأمنية، التي تطال الجميع، حتى رئيس مجلس الوزراء. <https://bit.ly/2VlqoZa>

20. تم إلغاء قانون الطوارئ ومحكمة أمن الدولة وإصدار مرسوم تنظيم التظاهر في ثلاثة مراسيم جمهورية، بتاريخ 21 نيسان/ أبريل عام 2011. <https://bit.ly/2zjJlyt>

في الفترة الأسيدي الثانية (2000 - 2011)، قبيل اندلاع الثورة، لم تكن الأزمة الاقتصادية التي أحدثتها سياسات «البرلة» الاقتصادية والظروف المناخية الطارئة²¹ لتغير من اتجاه إطباق السلطة على المجتمع، لو لم تحدث تحولات عميقة تمثلت باندلاع ثورات الربيع العربي في أكثر من بلد، والفوضى التي تلتها بسبب القمع ومختلف التدخلات الخارجية.

وبالرغم من مرور الاقتصاد السوري بأزمات قوية عدة، فإن ذلك لم يكن كافيًا لإحداث خلل عميق في بنية السلطة، نظرًا لتغيير أي معارضة يمكن أن تهدد حكمها، والحجر على السياسة الذي لم يستثن أي لون أو اتجاه. واستمد النظام قوته أيضًا من دوره الوظيفي، كـ «بيضة القبان» في المنطقة، وقد بنى علاقاته الخارجية على نحو متوازن، فوق الطاولة وتحتها. تبدى ذلك أيضًا بعد الثورة، إذ اجتمعت عوامل عدة، لا يتسع المجال لتعدادها هنا، لاستمرار النظام حتى هذا الوقت، على الرغم من دمار سورية بصورة لا تقارن سوى بما حصل لبعض البلدان في الحرب العالمية الثانية، وحدث الانهيار الاقتصادي شبه الشامل، ووصول نسبة السوريين تحت خط الفقر إلى ما يقارب 90%.

لا يمكن لدولة أن تستمر من دون اقتصاد على درجة من القوة، كركن أساس من أركانها، وقد تم توظيف الاقتصاد في النظام الشمولي السوري ليخدم بقاء السلطة، ولتحويل النظر عما تفعله من حجج لمجالات التنمية الأخرى، السياسية والاجتماعية والثقافية، في الطريق الثابتة نحو الهاوية.

21. كان الجفاف، الذي ضرب منطقة الجزيرة (سلة سورية الغذائية) في النصف الثاني من العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، قد دفع بعشرات آلاف الأسر للهجرة إلى ضواحي المدن السورية الأخرى، وقد أكثر من مليون نسمة موارد رزقهم. <https://bit.ly/2VpNLAW>

رابعاً: تلازم مجالات التنمية وافتراقها

عندما سيطر انقلابيو البعث على المجال السياسي للمجتمع (1963)، عادوا لاستلهاام مرحلة الوحدة (1958-1961)، فعملوا على إخضاع مختلف الجوانب التنموية، للمجال السياسي؛ أي تحول السياسي إلى محدّد لطبيعة ودرجة واتجاه مجالات التنمية الأخرى لتخدم استمرار «القيادة الثورية»، ولم تعن التنمية المتكاملة ولا المستدامة لهم شيئاً، في تقليد لما كان متبعاً في دول المنظومة الاشتراكية، الذي عدّ نظام البعث نفسه جزءاً منها، مدّعياً، أو محاولاً، تحقيق درجات أعلى من النمو الاقتصادي للفئات الشعبية والجماهير الكادحة، بمصطلحات تلك الفترة، ومن خلال اعتماد التخطيط الاقتصادي على نمط الخطط الخمسية.

وهكذا، بدأ إلحاق جميع الفعاليات المدنية والأهلية بحزب السلطة، واعتبارها منظمات رديفة. حصل ذلك وتعزز على نحوٍ تدريجي، وذلك استجابةً لاحتياجات السلطة ومخاوفها، وفي الاتجاه الذي يكرّس شموليتها أكثر فأكثر. في هذا المناخ، لم تُعد السياسة في خدمة التنمية الشاملة، إنما صارت وسيلة فعالة لتقييدها، حتى في الاقتصاد الذي تم التحكم في مفاصله وعسكرة بعض قطاعاته.²²

بالطبع، لا يمكن أن تتحقق أي درجة من العدالة، من دون تنمية اجتماعية تتمثل بوجود الحريات المنصوص عليها في المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وأهمها التعبير عن الرأي، من أجل عكس الواقع الاجتماعي على حقيقته، وليس كما تريد له السلطة أن يكون، فضلاً على ضرورة أن يقوم المجتمع المدني بدوره الفاعل كطرف أساس في دعم الخطط التنموية ومساءلة القيمين عليها.

إن تجارب إخضاع التطور الاقتصادي ليخدم النظام السياسي، إلى جانب حجب التنمية السياسية والاجتماعية والثقافية أو تقييدها بحدود ضيقة، كانت كارثيةً على الدوام في مختلف أنماط الأنظمة الشمولية، وتوقف ذلك على درجة تحكم المجال السياسي في مجالات التنمية الأخرى؛ سواء أكان يخضعها بصورة تامة (النظام الشيوعي السوفيتي) أم يقيدتها بدرجات مختلفة (النظام البعثي السوري). في كل الأحوال، تحوّل الأفراد إلى مجرد رعايا وأتباع مؤطّرين في تشكيلاتٍ سياسية واجتماعية وثقافية، وقد سهّل ذلك ضبطهم وتحكّم الأجهزة الأمنية فيهم، لكن التنمية الاقتصادية لا تتعارض مع الاستبداد دوماً، وفي بعض الأنظمة الاستبدادية الوطنية، كالصين، تقوم الدولة بتوجيه النمو الاقتصادي لتحقيق مؤشرات عالية، في حين تقوم أنظمة استبدادية أخرى، كالنظام السوري، باستخدام التنمية الاقتصادية من أجل تدعيم سلطتها وإرضاء مواليها، علاوة على تحجيم مجالات التنمية الأخرى، كونها لا تتلاءم مع ديمومتها.

ولاسترضاء الطبقات الشعبية؛ عمد النظام إلى مجموعة من السياسات التي تحظى بالقبول العام، ومنها: «إتاحة التعليم العالي المجاني، والوظائف الحكومية للطبقة المتوسطة بأجر مقبول؛ توفير الأمن الوظيفي للعمال الصناعيين؛ توزيع الأرض للفلاحين؛ الغذاء المدعوم للجماهير الحضرية؛ والتنقل التصاعدي الكبير لسكان الريف من مختلف الطوائف. وقد أدت هذه السياسات والاستراتيجيات إلى تحقيق النظام درجة من الاستتباب على المستوى الداخلي، مثلما استطاع تحقيق نجاحات موازية على الصعيدين الخارجي والقومي»²³.

22. على سبيل المثال، كانت تابعة الشركات الكبيرة للدولة إلى الجيش، مع أن معظم أعمالها كانت في القطاع المدني، وتمت إدارتها ككثكنات عسكرية من خلال ضابط أمن الشركة، مثل مؤسستي الإسكان العسكري والإنشاءات العسكرية وغيرهما.

23. طارق ناصيف، العلاقة الجدلية بين الطائفية والحوكمة في سورية، مركز حرمون للدراسات، ص 8.

خامسًا: دور المناخ السياسي في تجارب تنمية ملهمة

مع أن تجربة كل بلد تنطلق من خصوصياته التي لا يمكن أن تتكرر في بلد آخر، فإنه يمكن استلهام تجارب تنمية، أو عناصر محددة منها، لبلدان تتشابه ظروفها أو تتقاطع مع ظروف سورية، في محاولة لمعرفة ما الذي يمكن الاستفادة منها في تنمية سورية المستقبل، وبخاصة دور العامل السياسي كمتسرع وموجه للتنمية الشاملة والمتكاملة.

في هذا الإطار، تبدو تجربة رواندا مشجعةً لكيفية «انتشال» بلد من لجة الفقر والتخلف، إلى دولة تطمح إلى تحقيق مزيد من الاحتياجات التنموية لشعبها، على الصعد كافة. وللهولة الأولى، يصعب تصديق أن بلدًا أفريقيًا، تعرض لمذبحة أهلية عرقية (1994) قامت بها قبيلة «الهوتو» ضد قبيلة «التوتسي»، وراح ضحيتها 800 ألف شخص في غضون ثلاثة أشهر، يمكن أن ينهض من جديد، ويحقق إنجازات مهمة في مؤشرات التنمية الشاملة. ولا ريب في أن للعامل السياسي الذاتي، المتمثل بوجود قائدٍ يتفهم ويدرك حاجات شعبه في لحظة تاريخية معينة، دورًا مهمًا في تحقيق نهضة رواندا، وهو الرئيس (بول كاغامي) من قبيلة «التوتسي» ذاتها التي تعرضت للمذبحة.

إنها بمنزلة يقظة تاريخية جبت ما قبلها، في لحظة إحباط شديدة دفعت إلى التفكير في شيء آخر، يكون مختلفًا ومناقضًا ومحققًا للطاقت أو موجهًا لها، ومن أجل ذلك، تم إجراء المصالحة وتقوية الجيش وتحقيق الأمن بقيادة وزير الدفاع بين عامي 1994 و2000 (الرئيس الحالي). وفي عام 2000، تم وضع الخطوط التنموية التي أضافت إلى الاقتصاد الزراعي اقتصادًا موجهًا نحو الخدمات وقائمًا على المعرفة، بهدف معالجة الفقر وتنمية الريف. وخلال 20 سنة تحقق نمو اقتصادي يراوح بين 7 و8%، نتيجة لإحداث تشريعات مرنة وتطبيق قيم الشفافية والمحاسبة والترشيد والتعددية الاقتصادية، وكان لذلك أثر كبير في اجتذاب الاستثمارات الخارجية. كما تحققت تنمية اجتماعية مهمة على صعيد التعليم وتمكين المرأة²⁴.

هدفت تلك الإجراءات إلى تحويل رواندا (يبلغ عدد سكانها 11.5 مليون²⁵ ويعيش أكثر من 80% منهم في الريف معتمدين على الزراعة التي تساهم في 33% من الناتج الوطني الإجمالي²⁶) من بلد زراعي، إلى بلد يقوم على اقتصاد المعرفة، وإنقاص نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى أقل من 30%. من أجل ذلك، وفرت رواندا بيئة مناسبة ومسهلة للاستثمار (يحتاج المستثمر إلى 6 ساعات ليسجل استثماره، و48 ساعة لبدء العمل)، وانتقلت من المركز 41 عالميًا عام 2017، إلى المركز 29 عام 2019²⁷، وهي الرائدة أفريقيًا في مجال الثورة الرقمية. كما خرج أكثر من مليون مواطن من تحت خط الفقر، بين عامي 2005 و2011²⁸.

تُمول مشاريع الأعمال في رواندا من مؤسسات مالية عديدة، على رأسها البنك الدولي الذي ينسق الأعمال مع مجموعات تطوير رواندية²⁹.

24. <https://bit.ly/3cwev8s>

25. إحصاءات الأمم المتحدة 2016.

26. بلغ الناتج الوطني الإجمالي 8.5 بليون دولار في عام 2016.

27. تقرير ممارسة الأعمال لعام Doing Business Report

28. <https://bit.ly/2Y1UVgv>

29. <https://bit.ly/3evVwg9>

وتوفر الشركات ذات الصلة الحلول التقنية للمجتمعات الفقيرة، وتؤمن اتصالات الإنترنت وغيرها للمناطق الريفية كافة. من الناحية السياسية، تُدار رواندا من قبل حكومة شاملة تتبنى الأفراد المميزين والتكنوقراط والسياسيين من الأحزاب المعارضة في الحكم، ويتم تحديد درجة إنجاز الأهداف بطرائق قابلة للقياس³⁰. بعد استيلاء «الجهة الوطنية الرواندية»، بقيادة الرئيس الحالي، على العاصمة عقب مجازر 1994، قامت بتشكيل «المفوضية الوطنية للوحدة والمصالحة»، التي أحييت تقاليد قبلية في المصالحة الجماعية (Gacaca). وجرت المحاكمات في اجتماعات عامة في الأرياف، وتمت إدانة المجرمين ومعاقبتهم، وعُوِّض ذوو الضحايا بأشكال مختلفة، إلى جانب تشجيع المغفرة والصفح. كما جرت محاكمات أخرى من قبل المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا، التي شكلتها الأمم المتحدة³¹.

نشير هنا أيضًا إلى المحاكمات المشابهة التي حدثت في جنوب أفريقيا، من خلال تشكيل «لجنة الحقيقة والمصالحة» عام 1995، بعد عام من تولي نلسون مانديلا رئاسة الدولة، وعقب عقود من سياسة التمييز العنصري. عملت هذه اللجنة، التي تمتعت بصلاحيات واضحة، على تحديد الانتهاكات والبحث عن الحقيقة من خلال التعاون مع السكان المتضررين وجمع الجناة مع ضحاياهم، وكانت العدالة مقدمة للعفو والمصالحة والتسامح³².

وإذا كانت تجربة رواندا التنموية مثالًا جذابًا، للأخذ بها في سورية المستقبل؛ فإن جوانب محددة من تجارب بلدان أخرى يمكن أن تُستلهم أيضًا. ففي ماليزيا، كان للعامل السياسي (رئيس الوزراء مهاتير محمد) دور مهم في نهضة هذا البلد في ظل ظروف موضوعية صعبة، لتتحول ماليزيا -خلال عدة عقود- من بلد يعيش شعبيًا حياة شبه بدائية، إلى دولة صناعية عصرية. هنا تبرز تجربة الاستثمار في التعليم وتشجيع البحث والابتكار وتأمين البنى التحتية ذات الصلة، ومن ضمنها إيفاد المتفوقين للدراسة في أفضل الجامعات اليابانية. كما تم تجاوز الانقسامات والتباينات العرقية لصالح الانتماء الوطني والإخلاص لقيم العمل والعلم.

ولعب العامل الذاتي المتمثل بشخصية مصطفى كمال أتاتورك دورًا مهمًا في نهضة تركيا الحديثة، منذ عام 1923. وعندما نتحدث عن دور القائد، فإننا نتحدث عن دور سياسي ذاتي وإرادي في ظل ظروف موضوعية معقدة؛ كيف لا وتركيا كانت محتلة من قبل خمس دول (روسيا وأرمينيا واليونان وبريطانيا وفرنسا). تقدم التجربة التركية، كدولة مجاورة ذات طابع إسلامي وبنظام علماني، الكثير من الدروس لسورية المستقلة وذات السيادة في المستقبل، ومنها أن النظام الديمقراطي يُعدّ المناخ المناسب للأحزاب الدينية، لتطرح برامجها وتثبت ذاتها، بعيدًا عن تكرار اللازمة القديمة حول أن «الإسلام هو الحل»، واستغلال الديمقراطية للوصول إلى السلطة، ثم التمترس فيها.

ومع تباين الظروف الموضوعية، لبعض البلدان التي تعرّضت لدمار كبير في الحرب العالمية الثانية، فإن تجربة ألمانيا الناجحة تبدو ملهمة في أكثر من مجال، ومن تلك المجالات دور المرأة في نهضة هذا البلد ووصوله إلى موقع الصدارة بين البلدان الأوروبية. كما أفضت المزيد من الإجراءات الإصلاحية في اليابان، بخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، إلى تحريك القوى العاملة من الريف إلى المدن، من أجل المساهمة في النهضة الصناعية في هذا البلد.

30. <https://bit.ly/2VWFbJ1>

31. <https://bit.ly/2KgSmik>

32. <https://bit.ly/2Kls8LG>

سادسًا: استشراف دور المناخ السياسي في تنمية سورية القادمة

تعدّ خطة مارشال التي قدمت من خلالها الولايات المتحدة أموالاً سخية (120 مليار دولار بالأسعار الحالية) من أكبر خطط التمويل التي ساعدت أوروبا في الوقوف على قدميها، بعد الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية، وتركت هذه الخطة للأوروبيين الحرية في صرف هذه الأموال بحسب الأولويات التي يرتؤونها³³. مع ذلك، يبدو مثل هذا المبلغ متواضعًا من أجل عملية إعادة إعمار سورية، التي تقدر تكاليفها بأكثر من 500 مليار دولار حتى الآن، على المستوى الاقتصادي فقط.

وحتى لو توافرت هذه الأموال، أو جلّها، عن طريق مؤتمرات دولية للتمويل، وهذا ما يزال في باب التمنيات، فإن وضع سورية تحت احتلالات عدة وتقسيمها إلى مناطق نفوذ يزيد من مصاعب عملية التنمية، ما لم يرسم الحل السياسي على الإقرار بوحدة سورية، أرضًا وشعبًا، وبالتالي وجود حكومة مركزية سورية ذات صدقية يقع على عاتقها إدارة عملية التنمية الشاملة والمستدامة واللامركزية.

بين الإغاثة والتنمية

طوال سنوات الحرب، اهتم العالم بموضوع الإغاثة كإجراء عاجل ومؤقت يهدف إلى تلبية الاحتياجات الملحة المتعلقة بالغذاء والإيواء، ولم توضع خطط تنموية على المدى القريب والمتوسط في المناطق المنكوبة. في الواقع، لم تكن إدارة هذه المساعدات والمنح على النحو الأمثل، ولم تأخذ دائمًا بالأولويات، وهدرت كثيرًا من الأموال بسبب عدم وجود آليات مراقبة فاعلة تضمن الشفافية والمحاسبة، كما سطت الميليشيات المتحاربة على كثير من المساعدات. ومع أن المناخ السياسي الذي تسوده الفوضى لم يساعد على ذلك في معظم الحالات، فلم يكن من الصعب وضع أسس لمشاريع بنى تحتية يمكن البناء عليها وتطويرها لاحقًا.

وبالرغم من محاولات النظام في سنوات الحرب ترميم الاقتصاد السوري والعودة إلى ما كان عليه قبل 2011، فإن ذلك بقي في إطار التمنيات، ولم يسمح المناخ الحالي غير الآمن باجتذاب رؤوس الأموال الخارجية، أو إدارة الموارد المتاحة داخليًا، في ظروف الحرب وسيطرة الميليشيات وانتشار الحواجز وانهبان الليرة وتفشي الفساد والمحسوبيات. والأهم هو استمرار غياب الحل/ المخرج السياسي، فهو الوحيد الذي يفتح الآفاق ويعيد الثقة ويحرك عجلة التنمية، والاقتصاد أسفها.

وبحسب مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ونظرًا لـ «الظروف الأمنية والاقتصادية السائدة، ستكون إعادة الاستثمار في سورية محدودة، وقد تترتب عليها تأثيرات متفاوتة»³⁴. فقط، عند توقف المعارك وحصول حل سياسي ما، يمكن أن تبدأ مشاريع التنمية الشاملة، وبما يتلاءم مع حاجات مختلف المناطق السورية. كما سيساعد ذلك في تدفق الاستثمارات وانتظام عملية التمويل ومراقبة الجهات المانحة أو الجهات التي تنوب عنها لسير تنفيذ المشاريع، بخاصة حين لا تكون السلطات المركزية الوليدة قادرة على القيام بمهامها كما يجب، في مختلف المناطق.

33. سلطان بركات وغسان الكحلوت، دروس مستفادة من تجارب الإنعاش ما بعد النزاعات المسلحة: نحو عمل عربي موحد، (سياسات عربية، العدد 30، كانون الثاني/يناير)، ص. 29.

34. كاثرين ناظمي وألكسندر دسينا، لن تسير الأعمال كالمعتاد في سورية، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2019 /6/20. <https://bit.ly/2VmlB9E>

ومن غير المضمون أن يبقى الاهتمام الدولي بسورية على حاله، ولو أن المسألة السورية ستبقى هي الأعداء على ما يبدو في أوقات السلم، كما في زمن الحرب، ويتوقف ذلك على اعتبارات كثيرة، منها وجود أولويات تتعلق بأزمات أخرى. في كل الأحوال، لا بد من تسريع عملية الاستتباب السياسي، من أجل تأمين المناخ الملائم لإنجاز مهام المرحلة الانتقالية، ما ينعكس إيجابياً على تنفيذ المشاريع التنموية. وفي هذا الصدد، يعدّ توفير نواة صلبة لجيش وقوى أمنية وطنية أمرًا بالغ الأهمية لحفظ الأمن وتوفير الشروط الملائمة لممارسة الناس حياتهم الطبيعية، ويعبرون عن رأيهم بلا خوف، وذلك إلى جانب جسم قضائي قادر على التعامل مع قضايا الفساد والجريمة المنظمة، من أجل الحد من الهدر والحيولة دون عرقلة تنفيذ الخطط التنموية، والحد من تكاليفها وأعبائها.

وعلى الرغم من أن التنمية الاقتصادية تكون ذات أولوية في المرحلة الأولى، فلا يجوز تأجيل جهود التنمية الشاملة، السياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية، تحت أي حجة، ويضمن ذلك تطوير الكوادر البشرية وإعادة زرع القيم الإنسانية والاجتماعية الإيجابية، ومنها الشعور بالانتماء الوطني وحبّ العمل والتضامن والتكافل الاجتماعيين؛ أي تكريس قيم معاكسة لما زرعه الاستبداد من تفرقة وإحباط، فضلاً عن نتائج الحرب القاسية والمأسوية. كما أن التقدم في أي جانب من جوانب التنمية سينعكس على مجالات التنمية الأخرى، ويساهم في تكاملها في نهاية المطاف.

المناخ السياسي وبرامج التنمية في سورية المستقبل

إن ألف باء المناخ السياسي هي الحريات السياسية بمفرداتها الأشهر، وهي حرية التعبير عن الرأي والتنظيم والمشاركة والانتخاب، التي يتم تضمينها وضمان ممارستها في الدستور والقوانين واللوائح التنفيذية ذات الصلة، وهذا ما يفتح الباب أمام الفرد/ المواطن لممارسة حرياته ويطور معارفه ويطالب بحقوقه الاجتماعية والاقتصادية والمدنية، فالحرية السياسية هي «أداة وضمانة وهدف للتنمية الإنسانية التي تشتمل على الحريات السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية، وتتصل بما يتوفر للناس من فرص لتقرير من ينبغي أن يحكم ووفق أي مبادئ، وتشمل أيضاً القدرة على مراقبة السلطات ونقدها، والتمتع بحرية التعبير السياسي ووجود صحافة حرة»³⁵. ولا تكون الحريات السياسية إلا في ظل النظام الديمقراطي الأكفأ والأكثر ملائمة لتحقيق مختلف جوانب التنمية، ومن ضمنها التنمية السياسية.

في تعريف البنك الدولي، يعني الحكم الرشيد أن تدير السلطة موارد الدولة بفعالية لتحقيق التنمية³⁶، والذي يتضمن مشاركة هيئات المجتمع المدني، وبالتالي وجود قدر من الحكم الديمقراطي. ومن منظور التنمية البشرية، يعني الحكم الرشيد العمل على توفير الرفاهية وتعزيز الحريات والقدرات وصيانة حقوق الفئات الاجتماعية الأفقر والأضعف، وإرساء حالة من التوازن بين الحاكم والمحكوم، على قاعدة سيادة القانون والمساءلة والمشاركة والشفافية.

مع ذلك، ثمة أنظمة يسودها مناخ دكتاتوري وحققت مستويات مهمة من التنمية الاقتصادية في البداية، قبل أن تتحول تدريجياً إلى أنظمة ديمقراطية، كما في بعض دول جنوب شرق آسيا. لكن مثل هذه التنمية تفتقر إلى مفاهيم العدالة الاجتماعية، ويغيب عنها المفهوم الأوسع للتنمية الإنسانية المستدامة، وهو ما

35. <https://bit.ly/3eBJIf>

36. <https://bit.ly/2VoanIo>

تحققه الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وضمان المشاركة في اتخاذ القرارات والعدالة في التوزيع وتكافؤ الفرص³⁷.

كما تتعزز التنمية بمشاركة المرأة، ومن ضمن الحقوق التي يجب منحها للمرأة على طريق مساواتها مع الرجل، تبرز الحقوق السياسية التي غالبًا ما يتم حجها بذرائع مختلفة. كما أن تمكين المرأة والعمل على ضمان ممارستها لحقوقها ووعيمها لها، يتساق مع تمكين فئة الشباب ككل، وبالتالي رقد المجتمع بطاقات متجددة تساهم في عملية البناء ولا تكون عبئًا عليها. وقد استنتجت كريستين لاجارد أن المرأة «إذا تساوت بالرجل من حيث التوظيف؛ فستصبح الاقتصادات أكثر صلابة، ويحقق النمو الاقتصادي معدلات أعلى»، وتشير تقديرات الباحثة إلى أن «سد فجوة عدم المساواة في التوظيف بين الجنسين، في النصف الأدنى من البلدان التي تغطيها عينة أبحاثنا، يمكن أن يرفع إجمالي الناتج المحلي بمتوسط 35 في المئة، منها 7-8 نقاط مئوية تمثل زيادة في الإنتاجية بفضل التنوع بين الجنسين»³⁸.

أولويات التنمية

من المفترض أن تكون التنمية السياسية في سورية هي نقطة البداية، بغية القطع مع مختلف أشكال الاستبداد الدينية والدينية، فترافق مرحلة الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية، مهما كانت العقبات المتأتية من التعقيدات المتراكمة للمسألة السورية، من دون أن تنفصل عن باقي مجالات التنمية. ففي ظل المناخ الذي يحدثه التغيير السياسي وتُعززه التنمية السياسية للأفراد والمجتمع، ومن ضمن ذلك الحصول على الحريات السياسية وظهور مجتمع مدني فاعل؛ يمكن أن تتسارع مختلف مجالات التنمية الأخرى. وإذا كانت التنمية الاجتماعية والسياسية والثقافية تتوقف على الإرادة السياسية للنظام الجديد؛ فإن التنمية الاقتصادية لن تبدأ من العدم، وثمة موارد بشرية ومادية، ولو محدودة، يمكن البدء في تأهيلها واستثمارها. وفي مواجهة هذا التراكم التاريخي للاستبداد في سورية، لا بد من العمل على تفكيك حلقاته، من خلال الدفع بحرية التعبير إلى أقصى حد ممكن، وبخاصة بالنسبة إلى النساء والشباب، ويوجب هذا الأمر العمل على أكثر من مستوى توعوي وقانوني. ويكمن التحدي في مدى تقبل الواقع الاجتماعي للتغيير وكيفية إدراك الناس لمصالحهم والوسائل التي يمكن أن تُتبع والسرعة التي ستسير بها عملية التنمية الشاملة. في ذلك، يمكن البدء بإجراءات خدمية ملموسة تستند إلى مبادرات الناس وتحقق مصالحهم، ويشاركون فيها على نحو مباشر، فيتعلمون كيفية تجاوز العقبات واحترام الرأي الآخر والتوافق على المصالح.

الطريق السورية لتحقيق التنمية المتكاملة

مهما يكن، فسيكون لسورية طريقة تعافها الخاصة، حتى في نمط التنمية الذي يلائمها، ويتوقف ذلك على طبيعة سيناريو تطور الأوضاع والحل/ المخرج السياسي المرتقب³⁹، ومدى استقلالية القرار السوري بعيدًا عن استمرار تدخل الدول ذات النفوذ، وبخاصة روسيا وتركيا. لقد صار من المعلوم أن درجة وطبيعة التوافق

37. أحمد ماهر، هل يمكن تحقيق التنمية مع الاستبداد؟ موقع العربي الجديد، 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2017. <https://bit.ly/34PwX9r>

38. كريستين لاجارد، تمكين المرأة ضروري للاقتصاد والشعوب، الاقتصادية السعودية، 2018/5/18. <https://bit.ly/2XS0mhM>

39. سيناريوهات تطور الأوضاع في سورية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، وحدة الدراسات، 28 كانون الأول/ ديسمبر 2019. <https://bit.ly/3eB9BJc>

الأميركي - الروسي ستحدد إلى حدّ بعيد ماهية الحل، وأفضل الحلول من أجل بناء سورية على أسس صلبة هو التوافق المبني على تدخل أميركي فاعل للضغط على الروس الذين سيضغطون بدورهم على النظام، ويُفترض أن يمهد ذلك لإحياء القرار السوري المستقل في نهاية المطاف. في مثل هذا السيناريو فقط، يمكن الحديث عن تنمية شاملة في سورية المستقبل.

يمكن أن تأخذ سورية من رواندا تجربتها في الخروج من حرب أهلية، وكيفية تطبيق العدالة الانتقالية وطبيعة المصالحات التي أفضت إلى حالة الاستتباب الوطنية. كما تلفت التجربة الرواندية الأنظار إليها بسبب تقاطعها مع الحالة السورية في ما يتعلق بعدد الضحايا الكبير، لكن رواندا لم يكن لديها ذلك الحجم الواسع من الدمار المادي، ولم تحدث فيها كل هذه التدخلات والتجاذبات الخارجية. وثمة عامل ما زال غائبًا في سورية، وهو الإرادة السياسية التي ساعدت رواندا في تخطي كثير من العقبات، وساهمت في نجاح التنمية في هذا البلد الأفريقي الفقير. فالإرادة السياسية يمكن أن تحول الإحباط السوري الحالي إلى استنهاض عظيم، عند توفر نخبة/ قيادة وطنية شديدة الإخلاص، وذلك بعد أن خبر السوريون مختلف أشكال الاستبداد وبدائله المحبطة والفاشلة.

ويمكن الاستفادة من تجربي التنمية في تركيا وماليزيا، كبلدين بأغلبية إسلامية، كما هي الحال في سورية. ومن ناحية حجم الدمار وشموليته وكيفية التعامل معه، ثمة مثالًا ألمانيا واليابان، بعد الحرب العالمية الثانية، حيث يمكن أن نأخذ من ألمانيا تجربتها في التعليم وبناء الإنسان المعتزب وطنيه والمحترم لقيم العمل والجودة والسلام، في حين يقدم اليابانيون درسًا في القدرة على «هضم المؤثرات الثقافية الغربية وتمثلها في نسيج جديد من الثقافة الوطنية لخدمة مشروع النهضة»⁴⁰. كما تعدّ تجربة اليابان في التنظيم المؤسسي غنيّة، كعامل من عوامل تحفيز النمو⁴¹.

وبالرغم من سنوات الحرب وضحاياها، ما زالت سورية تمتلك الموارد البشرية التي يمكن تأهيلها وزجها في عملية التنمية الشاملة عوضًا عن الحرب، وتعدّ المخيمات في سورية والبلدان المجاورة خزانًا مهمًا لليد العاملة. كما يمكن الاستفادة من المهاجرين السوريين، سواء بعودتهم أو بتقديم خبراتهم في شتى مجالات التنمية التي اطلعوا عليها في البلدان الغربية.

وللمرأة السورية دور كبير في كثير من مجالات التنمية الاجتماعية، على وجه الخصوص، وهي التي ضيققت عليها الحرب والعادات والتقاليد. ويمكن القول إن نسبة مساهمة المرأة ستحدد، إلى حد بعيد، مصير عملية التنمية ككل، وستمثل قيمة إضافية لانتشال المجتمع من ذكوريته الخام، ما ينعكس إيجابًا على وضع المرأة والمجتمع على حدّ سواء.

تقود الدولة عملية التنمية الشاملة والمتكاملة، ممثلة بالأجهزة الرقابية والتنظيمية، وتقوم بمراقبة عمل المؤسسات التنموية والإشراف عليها وتوجيهها من خلال خطط طويلة الأمد، وبمساعدة منظمات المجتمع المدني. ويعدّ دور الدولة أمرًا بالغ الأهمية في وضع السياسات وتنظيم المنافسة وحماية حقوق العاملين، فضلًا على تطوير هذه المؤسسات ورفع مستوى كوادرها باستمرار، من أجل خدمة مشاريع التنمية المستدامة. كما يمتد هذا الدور الرقابي للدولة إلى أنشطة وفعاليات القطاع الخاص المساهم في تنفيذ البرامج التنموية.

40. رؤوف عباس حامد، النهضة اليابانية الحديثة، موقع الدكتور عبد الرؤوف عباس، ص 88. <https://bit.ly/2wWxoSU>

41. <https://bit.ly/2ytNYtP>

وثمة أيضاً دور الدولة الحمائي، الذي يهتم بالفئات الضعيفة اجتماعياً، كالفقراء وذوي الاحتياجات الخاصة والعجزة والأطفال والنساء، ويؤمن لهم حياةً كريمة.

وتعتمد الخطط الحكومية التنموية على الإدارة، كعلمٍ يحدد الخطوات التنفيذية للوصول إلى الهدف ويستشرف آفاق المستقبل، فضلاً على تنسيق الأعمال وابتكار الحلول وتعميم التجارب الناجحة. مع ذلك، كثيراً ما تم وصم الإدارة بالبيروقراطية، وبأنها تعمل على إعاقة الأعمال وإبطاء الإجراءات، لكن يحدث ذلك في الأشكال المتخلفة للإدارة، حيث تضعف المبادرة وتضيع المسؤولية ويحدث التنافس على المناصب الحكومية والمصالح الذاتية، التي لا تأخذ بالحسبان المصلحة العامة عند إنجاز برامج التنمية الحكومية⁴².

ولقيام الإدارات بعملها على أكمل وجه، يُفترض أن يكون الفساد في حده الأدنى، وبوسع سلطة القانون أن تعالجه حين يتفشى، فلا يتم إنفاق الأموال على البرامج التي يحصل من خلالها الفاسدون على العمولات، إنما على تلك التي تكون ذات جدوى اقتصادية أكبر. وهو ما يميز التنمية في دولة القانون التي تسودها الشفافية والمحاسبة والعدالة، بخلاف الأنظمة القائمة على الإفساد والتخويف، والتي تهيمن فيها الأجهزة الأمنية على القضاء وتدفعه إلى تطبيق القوانين أو غرض النظر، تبعاً لمصلحة مشغليها في قمة هرم السلطة، ولنا في ممارسات الأجهزة الأمنية للنظام السوري أوضح مثال.

42. <https://bit.ly/2RPI11Z>

سابعًا: استنتاجات

تحتاج التنمية الشاملة والمتكاملة والمستدامة في سورية إلى مناخٍ سياسيٍ نقيضٍ لمناخ الحرب، وكوادرجيدة ونظيفة غير تلك التي ساهمت في دمار سورية ووصولها إلى الحال التي آلت إليها. لكن سورية ما زالت تفتقر بالفعل إلى شخصية/ شخصيات وطنية كاريزمية، يمكن للشعب الالتفاف حولها للتعافي من المأساة والمضي في طريق التنمية، كما في معظم الدول التي مرت في أوضاعٍ مشابهة. ربما يحدث ذلك بعد توقف الحرب وبدء عملية التحول الديمقراطي، ما يفسح المجال لشخصيات البناء أن تفرض نفسها في الظروف السلمية الجديدة. قد لا تكون هذه الشخصية/ الشخصيات سياسية، إنما اقتصادية أو اجتماعية أيضًا، فالمهم أن يكون بوسعها تقديم رؤى مقنعة وواضحة للخروج من المأساة. ويعدُّ هذا العامل الذاتي فائق الأهمية في المراحل الانتقالية للتعويض عن عدم وجود مؤسسات سياسية فاعلة، ومن أجل بنائها أيضًا.

ومن الصعب تقدير درجة نجاح برامج التنمية المرتقبة وتأمين الموارد، بعد ما أصاب المجتمع السوري من ويلات، سواء في سنوات الحرب أو في أثناء العيش تحت نير الاستبداد قبلها. ومع ذلك، يمكن البدء بإدارة المتاح من الموارد المادية والبشرية، وتوجيهها نحو المشاريع الأكثر أهمية وضرورة، وتقديم الحوافز التي تجعل السوري يفكر في بناء وطنه لا في الهجرة منه إلى غير رجعة. وهنا يؤدي المناخ السياسي والأمني الملائم، الذي يشمل سيادة القانون وتحقيق العدالة وقيم الحرية، دورًا إيجابيًا في ترسيخ الاستقرار، وذلك بعد إجراء المصالحات الحقيقية التي تتلو تحقيق العدالة الانتقالية ومحاكمة المجرمين.

ويتوقف كثير من الإنجازات على الطريقة التي ستتم من خلالها هيكلية الجيش والأجهزة الأمنية، ويشمل ذلك إعادة تأهيل المنتسبين إلى هذين القطاعين، واستبعاد من لا يصلح للانضواء في جيش وطني، لسبب وجيه. كما أن محاكمة مجرمي الحرب ستساهم في تلطيف المناخ السياسي وإعادة الأمل لذوي الضحايا في المرحلة الانتقالية.

ولا يمكن تحقيق درجة مهمة من التنمية المتكاملة والمستدامة، من دون التوعية في ما يتعلق بتحديد النسل أو تطبيق برامج محددة بهذا الخصوص، وإذا كان مالتوس قد ركّز على متوالية تزايد السكان وخطرهما، فإنه لم يدرك أهمية العوامل الأخرى في الحدّ من هذه المشكلة، كالتقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي، وخابت آماله في حدوث «الانفجار السكاني». مع ذلك، فإن الوصول إلى حالة الاستبدال السكاني (تساوي عدد المواليد مع عدد الوفيات) في منطقتنا ما زال بعيد المنال، ولا تشكل الزيادة السكانية عبئًا كبيرًا على تنمية سورية في المستقبل وحسب، بل إنها تحدّد كذلك من مشاركة المرأة في برامج التنمية، وفي هذا الصدد، يعدّ تعليم المرأة وتوعيتها من أهم عوامل ضبط النسل⁴³.

لا تُبنى معايير القوة الحقيقية إلا بالتنمية المتكاملة التي على رأسها التنمية الاقتصادية، ومن ثم تكون القوة العسكرية تحصيل حاصل. خير مثال على ذلك هو الاتحاد السوفيتي والمصير الذي آل إليه، بالرغم مما كان يمتلكه من أسلحة، وهي الطريق ذاتها التي تسير عليها إيران حاليًا، فقوة الدولة تنبع من قوة المجتمع وحرية أفرادها، وغير ذلك يكون مثل قفزة في الفراغ⁴⁴.

43. جاستين فوكس، الزيادة السكانية وتحديات النمو الاقتصادي، صحيفة الاتحاد، 16 أيار/ مايو 2019. <https://bit.ly/3eDnK8A>

44. عزمي عاشور، لماذا نموذج الدولة التنموية أبقى من نموذجها العسكري؟ موقع مصر العربية (بتصرّف). <https://bit.ly/3apLGZT>

ومن ألف باء التنمية، أن تؤهل الدولة الأجيال الجديدة عن طريق مناهج تعليمية حديثة، وأن يكون بوسع الجميع الحصول على المعرفة النظرية والعملية في المدارس الحكومية، بغض النظر عن المستوى المادي، وألا يكون ثمة فرق في مستوى التعليم بين المدارس العامة والخاصة قدر الإمكان، فحق الإنسان في التعلم حق مطلق، وحتى لا يحول الفقر دون وصول أيِّ كان إلى المعلومات أو اكتساب المهارات، ومن ثم توزيع الأفراد على مجالات التنمية المناسبة لمؤهلاتهم وقدراتهم.

وللتنمية دور مهم في استقرار الدول والوقاية من النزاعات الداخلية، والحد من التطرف وما قد يجره من ممارسات إرهابية، وذلك من خلال تحقيق تكافؤ الفرص ومعالجة الفقر، فلا يمكن للإنسان أن يرتقي من دون تحقيق حدٍّ أدنى من الحياة المادية الكريمة، ومن دون تمكين المرأة لن تتحقق قيمة اجتماعية مضافة وملموسة.

لكن العبرة ليست بوجود الموارد فقط، بل بالقدرة على إدارتها وتوظيفها للصالح العام ولمصلحة الفئات الأكثر عوزاً، بحيث يشعر كل إنسان بأن التنمية ستعكس على رفاهيته باللموس. كما أن الاستمرار في تأهيل الفرد، صانع التنمية والمستفيد منها، وتأمين الظروف المناسبة للإبداع والابتكار، هو ما يجعل التنمية مستدامة وتعبر من جيل إلى جيل.

مع ذلك، حتى لو انتهت الحرب وأبرم عقد سياسي جديد، فإن سورية تحتاج إلى معجزة للخروج من هذا الوضع الكارثي، والإرادة السياسية يمكن أن تقدم الكثير للوصول إلى المناخ الملائم لعملية بناء سورية من جديد، ومن خلال تكامل مجالات التنمية والمساهمة الفعالة للأجيال الجديدة في إدارة وتنفيذ مشاريعها.

